

مقاربات تاريخية حول أفريقيا والاستعمار الأوروبي

د- نجمي رجب ضياف - كلية الآداب - جامعة طرابلس

Nagmy Ragab Daif

الملخص بحث :

يركز هذا البحث على تناول تاريخ الاستعمار الأوربي للقارة الأفريقية ، تناولاً شمولياً بحكم أن فهم الوضع الإفريقي في الفترة الحالية وتطوراته يتطلب فهم ودراسة الاستعمار الذي قوض الكثير من طموحات القارة وسيتم التطرق لعدد من الفرضيات والمدارس المختلفة لدراسته فهم ونمط وطبيعة الاستعمار الأوربي للقارة الإفريقية ، وسيتم التطرق لمراحل الاستعمار الأوربي لأفريقيا وإستراتيجيته مبيناً اهم الطرق والأساليب التي أتبعها الاستعمار للهيمنة على القارة مثلاً وصول البرتغاليين للقارة وكشفهم للعديد من الطرق والذي مهد لقدم الفرنسيين و البرتغاليين ومن ثم الألمان والأسبان ، وكذلك سيتم مناقشة مؤتمر برلين واهم مخرجاته التي كانت بداية الهيمنة على القارة الأفريقية وكذلك سيتم مناقشة المشكلات الناجمة عن الاستعمار الأوربي للقارة الأفريقية منها التبعية الاقتصادية والسياسية والفكرية وهذه المشكلات ساهمت بشكل أو بآخر في إرساء هيمنة الاستعمار الأوربي على القارة الأفريقية التي مازالت في بعض الدول الإفريقية حتى الوقت الحاضر.

مدخل:

يرى كثير من المؤرخين أن الوقت قد حان لتناول تاريخ الاستعمار الأوربي للقارة الأفريقية تناولاً شمولياً أقرب لاستنباط استراتيجياته وتفاعلاته وآثاره بصورة شاملة من أجل التوصل لما يقارب النظرية التاريخية لهذا الاستعمار. ويبنى هؤلاء المؤرخين فرضيتهم على أساس أن فهم الوضع الإفريقي الحالي في وسط عالم يموج بالتغيرات والتطورات المتلاحقة يتطلب فهم هذا الاستعمار الذي قوض الكثير من طموحات القارة وإمكاناتها حتى يمكن تلافى تكرار واستمرار نمط الاستغلال الغربي الذي يرون أنه لا يزال قائماً في أفريقيا. ولا تقتصر تلك الرؤية على مؤرخين إيديولوجيين أمثال جوزيف كي زيربو بل إنها أصبحت منتشرة وسط من



يمكن وصفهم بالمؤرخين الأفارقة الجدد في دول شتى بالقارة الأفريقية أو بالمهجر.

وقد ساعد الاهتمام الجديد المتزايد بتاريخ العالم الثالث خاصة بعد تحرير المستعمرات ونهاية الاستعمار على هذا التطور في مجال البحث التاريخي الذي يعتمد على وضع نماذج كما ساعد على هذا التطور أيضا البحث المكثف في مجال الدراسات التاريخية التقليدية الأخرى. كذلك، يرى أنصار هذا التوجه أن إعطاء مساحة مناسبة لحركة الفرد إلى جانب الحركة الجماعية يؤكد على أن ملامح وأبعاد الحركة التاريخية تظهر من خلال بعض الشخصيات لقوة فاعليتهم وأثرهم في دفع عجلة التاريخ فليس من الصحيح إهمال أخبار الأبطال التاريخيين بحجة أنهم مجرد دمي في حركة المجتمع الواسعة ولكن هؤلاء الأفراد لم يبرزوا لمجرد تفوقهم وامتيازهم على أقرانهم ووجود الاستعداد عندهم إذا ما كانت هذه السمات المميزة لتظهر لولاء العقيدة، وهذا الفهم سيعطي الفضل الأكبر للعقيدة ويضع الانزلاق نحو تمجيد الفردية والإغراق في غرس نزعة الاستعلاء والغرور (1)

ويمكن القول إن تاريخ المجتمعات والذهنيات لم يحظ بمكانة في الدراسات التاريخية رغم المكانة التي أصبح يحتلها في خريطة المناهج المعاصرة ولا غرو فإن الموضوع عد من اختصاص الاجتماعيين والانتروبولوجيين أكثر من المؤرخين بينما هو في واقع الأمر عطاء صادق وانعكاس جيد لأرضية تاريخية تجعل منه حقلا خصبا للبحث التاريخي وموضوعا في أمس الحاجة إلى الاستقصاء والبحث من وجهة نظر المؤرخ (2).

وهناك ملمح هام آخر ينطبق أكثر ما ينطبق على القارة الأفريقية وتاريخ استعمارها من قبل الدول الأوروبية، ألا وهو أن هذه المدرسة المعاصرة في البحث التاريخي تركز على علاقة التاريخ - الجغرافيا، وهي العلاقة التي بدأت مع نشأة علم التاريخ وبالتالي هي الأقدم على الإطلاق ومثال ذلك ما كتبه مؤرخو السيرة والمغازي عن منازل الوحي في مكة أو طريق الهجرة إلى المدينة، أما علاقة التاريخ بالاجتماع فقد أشار إليها ابن خلدون حين رأى ضرورة النظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران بهدف استخلاص ما يلحق العمران من الأحوال لذاته، وفي الغرب بدأت تضعف المدرسة التقليدية المعتمدة على التاريخ السياسي العام وسير العظماء بل تأثرت بآراء (إميل دور

كايم) التي ترى أن التاريخ الحقيقي هو تاريخ المجتمعات وأن تاريخ أي جماعة من الناس هو تاريخها الاجتماعي لأن الفرد لا يتحرك في فراغ بل هو جزء من المجتمع، وقد أوضح فيكو في مؤلفه "العلم الجديد" أن هناك تغيراً يجب أن يحدث من دراسة التاريخ الشخصي إلى دراسة العادات والقوانين والنظم وأشكال التنظيم الاجتماعي والاقتصادي واللغة والفن والدين والعلوم. ونمو المجتمع الصناعي نتج عنه الاهتمام بالتاريخ الاجتماعي الذي يهتم بدراسات تشمل البناء الاجتماعي والنظم التاريخية والتغير الاجتماعي وتطور المفاهيم الاجتماعية والتحويلات التي تطرأ على القيم الاجتماعية. (3)

وتفاعلت مناهج التاريخ والاقتصاد والأنثروبولوجيا والفلسفة والاجتماع ولكن علم الاجتماع كان أكثر تأثيراً في مناهج البحث التاريخي خلال الفترة الأخيرة، وكان ذلك الارتباط الجديد بين التاريخ والعلوم الاجتماعية نتيجة طبيعة لأزمة المنهج التي مر بها التاريخ في منتصف القرن العشرين حين وجد التاريخ نفسه في ظروف لم يحسب حسابها تمثلت في ظهور ثلاثة عناصر رئيسية هي:

- التطورات السياسية وثورة المعلومات كشفت عجز المعرفة التاريخية عن تفسير عنصر المفاجأة الجديدة في الأوضاع الدولية .
- التحدي الذي واجهته المعرفة التاريخية كدليل للمستقبل وعجزها عن القيام بالدور الذي تقوم به العلوم الاجتماعية الحديثة للاقتصاد والاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس التي أظهرت قدرتها على تقديم الحلول لمشكلات العصر، وبذلك أصبح ينظر للماضي على أنه لم يعد دليلاً للمستقبل .
- ثورة جيل المؤرخين الذين قبلوا تحدي العلوم الاجتماعية بنظرة اجتماعية شاملة يمكنها أن توجه للماضي الأسئلة ذاتها التي توجهها للحاضر موظفين في ذلك مناهج العلوم الاجتماعية بالإجابة عنها بعد تطبيق قواعد منهج البحث التاريخي وعرف هذا الاتجاه باسم " التاريخ الجديد" (4)

ويمكن القول إن الأعوام التي مرت بين سنتي 1940 - 1970 شهدت ظهور صنف جديد من المشاكل كالسلوك الجماهيري والتكيف الثقافي ودور المثقفين وغير ذلك مما لم تكن الطرق العرفية للبحث التاريخي جيدة الأعداد لمعالجتها وكانت نتيجة ذلك أن حدثت فجوة في طرق البحث بين نظرية الكتابة التاريخية



وتطبيقها وأن أحد الأسباب الرئيسية للجوء المؤرخين إلى تقنيات علماء الاجتماع هو الاعتقاد بأنها قدمت وسيلة لسد الفجوة في طرق البحث (5) وإذا كان التاريخ قد تأثر إلى حد كبير بتطور المناهج في العلوم الاجتماعية على هذا النحو فقد انعكس ذلك بوضوح على تناول مصادر التاريخ من الوثائق خاصة فلم تعد الوثائق الرسمية وشبه الرسمية وحدها معيارا لتقديم المعرفة بالحقيقة في الماضي وإنما امتد مفهوم الوثائق ليشمل كل مصدر كتابي أو شفاهي. (6)

وتبرز الممارسة العلمية التاريخية المعاصرة باعتبارها بحثا عن نظام فهم يسعى إلى تأمين تصور عقلي للماضي والمقصود تقديم الماضي في خطاب يجعله معقولا، والمؤرخ يعلم أن القراءة التي يقدمها عن مرحلة معينة ليست نهائية وأنه لا يقول كل شيء. غير أن بحثه يشكل خطوة إلى الأمام في التعرف على الماضي لأنه أخذ في الحسبان أعمال المؤرخين السابقين وغربل النتائج التي حصل عليها وآل على نفسه أن يبرز التفسيرات الجديدة التي يعرضها (7).
وتصب جميع الاتجاهات السابقة في اتجاه بناء نموذج للتاريخ الأفريقي في مواجهة الاستعمار الأوروبي.

أولا- مراحل الاستعمار الأوروبي لأفريقيا واستراتيجياته :

ربط عدد كبير من الدراسات التاريخية الحديثة ربطا واضحا بين المنظومة الاجتماعية وفق نمطها الثقافي ونموها الحضاري وخصائصها الاجتماعية من جانب وبين خصائص البيئة الطبيعية الجغرافية من الجانب الآخر. علما بأن أولئك العلماء والباحثين لم يكونوا جميعا بالضرورة من مؤيدي الحتمية الجغرافية وإن كانوا يتفقون مع الجغرافيين حول أثر البيئة الحيوية الجغرافية في خصائص الافراد والجماعات في كثير من النواحي النفسية والجسدية والمعيشية¹. لذلك فإن الوصول لجذور التركيبة الثقافية في كل مجتمع من حيث النمو الحضاري الذي تدرجت فيه المجتمعات الإنسانية من الثقافات البدائية إلى الثقافات الحديثة، كان قد دفع أولئك العلماء والباحثين لدراسة مجتمعات ظلت تمارس ثقافتها البدائية حتى القرن العشرين، وقد نالت الدراسات الجغرافية الواسعة والمتجذرة في هذا المجال اهتمامات

المعنيين في كافة الدراسات الاستراتيجية والسياسية والاجتماعية والثقافية في العالم(8).

كانت أفريقيا قارة ذات حافات أو هوامش مطروقة من الناحية البحرية ولكنها قليلة الاتصال بالجزء الداخلي من القارة. ولذلك سميت أفريقيا في ذلك الوقت (فجر العصور الأوروبية الحديثة) بالقارة المظلمة، ويقصد من هذه التسمية أن معظم الجزء الداخلي منها كان مجهولا الى عهد حديث جدا، باستثناء الأجزاء الشمالية الشرقية فترجع الى أقدم العصور حيث ازدهرت فيها الحضارات، وقلت المعرفة بالأمكان الداخلية الواقعة جنوبا ويرجع ذلك الى أن الاتجاه الذي كانت تتجه منه المدينة في العصور القديمة ظل لمدة طويلة من الشرق الى الغرب لعوامل طبيعية، ولم يمتد على الجنوب الا في أزمنة حديثة نسبيا(9).

وإذا خرجنا الى نطاق البحر المتوسط سنجد أنه كان أقدم جهات أفريقيا استيطاناً كذلك البحر الأحمر كان مطروقا أيضا لأنه طريق طبيعي الى الشرق، فلما وجدت ظروف سياسية سد بها هذا الطريق سعى الانسان الى ايجاد طريق آخر، ادى به الى كشف سواحل جديدة في الجزء الغربي من أفريقيا. وكان الدافع في هذه المحاولات هو كشف سواحل القارة الأفريقية فحس ولم يكن كشف القارة نفسها بل ايجاد طريق الى أماكن تقع فيما وراء هذه القارة فكان هذا الكشف جاء عرضا نتيجة السعي لكشف طريق جديد ولا السعي الى كشف أراضي جديدة.

وإذا نظرنا الى خريطة للتضاريس جنوب اقليم الصحراء الكبرى فاننا نجد أن حافة الهضبة الداخلية تصل جنوب اقليم من الساحل في معظم أنحاء القارة. يضاف الى ذلك أن أفريقيا أكثر القارات وقوعا في المناطق المدارية والاستوائية وما يتبعها من صعوبات مناخية وطبيعية، أما الساحل الغربي فهو يعتبر أقرب سواحل أفريقيا لأوروبا، ورغم كشفه في أواخر القرن الخامس عشر فان استخدامه للوصول الى داخل القارة تأخر حوالي أربعة قرو، وسبب ذلك أن هذا الساحل تقل فيه المناطق التي تصلح للوثوب الى داخل القارة، وأحسن هذه الموانئ الجزر التي تقع قرب السواحل، ولكنها قليلة القيمة لأنها تقابل الصحراء في اليباس الأفريقي(10)



أما قرب خط الاستواء فتوجد جزر أخرى مثل فرناندو بو بالقرب من ساحل الكمرون، وكانت لها فائدة في كشف أجزاء من أفريقيا الوسطى، ولكن فيما عدا ذلك تكاد تخلو سواحل أفريقيا من أمثال هذه الجزر. كذلك تقل في الساحل الغربي الجنوبي لأفريقيا الموانئ الطبيعية الصالحة فالمنطقة الممتدة من ساحل غانا حتى الكيب تخلو منها الموانئ فهي قليلة ومتباعدة(11)

رغم وصول البرتغال الى القارة الأفريقية منذ القرن الخامس عشر الا أن كشف أفريقيا الداخلية واستعمارها تأخر حتى القرن التاسع عشر، واقتصرت معرفة الدول الأوروبية على المناطق الشمالية وبعض المناطق الشرقية والغربية من القارة، ويمكن أن نجمل أسباب تأخر استعمار القارة الأفريقية الى الأسباب التالي:

قلة الجزر القريبة من الساحل، والملاحظ أن كل قارات العالم القديم باستثناء أفريقيا تتميز بكثرة جزرها وأشباهاها، أما أفريقيا فهي كتلة واحدة خالية الأطراف باستثناء بعض الرؤوس الصغيرة التي تفصلها عن بعضها مسافات شاسعة في غرب القارة باستثناء بعض الجزر الساحلية في الشرق مثل زنجبار وبمبا، كذلك بعض الجزر صغيرة الحجم باستثناء جزيرة مدغشقر. كما أدت قلة الرؤوس والخلجان الى قلة تعاريج الساحل مما ترتب عليه خلو الموانئ الطبيعية التي تطل منها المناطق الداخلية على العالم الخارجي(12).

وقد ظل تأثير أوروبا في أفريقيا حتى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر تأثيرا سطحيا بدرجة نسبية، ولم تكن ثمة أي محاولة للاستيطان الدائم الا في جنوب أفريقيا وبعض المزارع البرتغالية المتفرقة، وقد حل الأفراد المشتغلون بالتجارة محل تجار الرقيق وأصبحوا يمارسون تجارتهم المشروعة، وأقامت الارساليات المسيحية وعددا محدودا من المحطات المنعزلة غير أن هذا النشاط التجاري والارساليات لم يكن لها الطابع الرسمي وكان أغلب هذا النشاط غالب الأحيان موقوتا، وكانت رؤوس الأموال المستثمرة ضئيلة، كما كانت تعتمد على تعاون ومساندة الشعوب الأفريقية المهادنة(13)

والحقيقة أننا لو ألقينا نظرة على خريطة أفريقيا عام 1815 سنلاحظ أننا نكاد نلمس آثار اقدم الأوروبيين في المناطق الساحلية من القارة، حيث اتخذوا لهم نقاط ارتكاز تحقيق أهدافهم المحدودة فالبرتغال كانت لها مراكز في غانا

البرتغالية، وأنجولا، وموزمبيق، وجزر ماديرا، والراس الأخضر، وسان توماس، وبرنسيب، والأسبان كانت له سبته، ومليلة، وجزر كناريا، وجزيرة فرناندو بو في خليج غينيا، والهولنديون لم يكن لهم الا منطقة صغيرة على ساحل الذهب، والفرنسيون كانت لهم السنغال ورينون في المحيط الهندي ، وبعض المحلات التجارية في مدغشقر، والبريطانيون كانت لهم سيطرة على ساحل الذهب، وغينيا وبعض أجزاء من سيراليون، ثم منطقة الكاب في الجنوب، وسانت هيلانه، وهكذا نلاحظ أنه حتى مطلع القرن التاسع عشر لم تكن لدول أوروبا سيطرة الا على أجزاء صغيرة من أطراف القارة(14)

وكما سبق القول، فإنه لم تكن علاقة أوروبا بأفريقيا وليدة القرن التاسع عشر، وإنما تعود بدايتها إلى القرن الخامس عشر حينما عمدت البرتغال، تلك الدولة الصغيرة في غرب شبة الجزيرة الأيبيرية، إلى البحث عن طريق بحري إلى الشرق غير طريق البحر الأحمر مدفوعة بأهدافها لضرب النفوذ الاقتصادي الإسلامي في البحر المتوسط، وتحطيم المسلمين على تجارة الشرق من التوابل وغيرها، في إرسال حملاتها الاستكشافية، على طول الساحل الغربي لأفريقيا. وإذا كانت البرتغال قد نجحت في عام 1502م من الوصول إلى الهند، وفرض سيطرتها على المحيط الهندي وتجارته، فإنها من جهة أخرى قد وضعت لبنة الوجود الأوربي في أفريقيا، بما شيدته من قلاع ومحطات تجارية على طول الساحل الأفريقي ، لتستصبح معها استرقاق الأفارقة، وبيعهم لاستزراع وتعمير العالم الجديد في الأمريكيتين(15).

وسرعان ما أغرى النجاح البرتغالي دولاً أوربية أخرى مثل هولندا والدنمرك للتوجه لغرب أفريقيا، لتتبعها بعد قليل كل من فرنسا وبريطانيا . أما ألمانيا فقد تأخر وصولها حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، هذا إذا استثنينا سيطرة الأسبان القصيرة على بعض مدن الساحل الشمالي لأفريقيا. وعلى الرغم من أن مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، قد شهد تحولاً نوعياً في علاقة أوروبا بأفريقيا من خلال إحلال (التجارة الشرعية) محل تجارة الرقيق استجابة لمتطلبات الثورة الصناعية والحاجة للمواد الخام للمواد والحماس الديني، إلا أن النهم الاستعماري لم يكشر عن أنيابه إلا في ثمانينيات القرن التاسع عشر الذي شهد تسابقاً محموماً نحو الاستحواذ على



الأرض الأفريقية بين القوى الأوروبية، خاصة بريطانيا وفرنسا، وهو الأمر الذي عنى تحول الاستعمار من مرحلة الاستعمار التجاري القائم على استقدام العبيد وعلى العنصرية، إلى استعمار إمبريالي يهدف إلى ابتلاع القارة الأفريقية واستيعابها في السياسة والثقافة والقوة العسكرية الأوروبية.

وكان مؤتمر برلين، نوفمبر 1884- فبراير 1885 الشرارة التي أوجبت لهيب السباق نحو أفريقيا. فقد قنن ذلك المؤتمر التكاليف الإمبريالي على المناطق الأفريقية من خلال دعوته لتحديد مناطق النفوذ (وتأكيد) الإحتلال الفعلي Effective occupation، وكانت النتيجة تسابقاً محموماً لتكوين المستعمرات إما من خلال الاتفاقيات والمعاهدات مع الزعماء والشيوخ الأفارقة إغراءً، أو بإخضاع القوميات وتفنيت الممالك والإمبراطوريات بقوة السلاح (16)

وكانت فرنسا هي الرائدة في ذلك. فمن خلال سعيها للسيطرة على التجارة وتكوين إمبراطورية شاسعة في غرب أفريقيا؛ اتبعت فرنسا سياسة التوسع العسكري، فاكتملت كل من إمبراطورية التكرور الإسلامية في أعالي النيجر، وإمبراطورية ساموري في وادي غينيا الأدنى، لتصطدم، وهي تتجه جنوباً، ببريطانيا. وهكذا استطاعت فرنسا من خلال قوة السلاح العسكري، وخداع الزعماء الأفارقة؛ أن تؤسس على أنقاض الإمبراطوريات الإسلامية في النيجر وغينيا وتشاد و الممالك الأفريقية في حوض غينيا والكونغو؛ حيازات كسبت اسم الدول بعد الاستقلال. ولم تكن بريطانيا أقل شهية في أطماعها في أفريقيا، وإن كانت أقل في استخدامها للقوة العسكرية على نهر غامبيا من خلال الاتفاق البريطاني الفرنسي في عام 1891م، الذي احتفظت انجلترا بموجبه برقعة من الأرض بلغ مداها عشرة كيلومترات على طول نهر غامبيا، لتعلن عليها حمايتها في عام 1893م، مكونة منها ما عرف فيما بعد بدولة غامبيا. أما ساحل الذهب التي كان الإنجليز قد اتخذوها فيها محطة للتجارة مع الفانتى على الساحل و الأشانتي في الداخل؛ فما لبثت أن فرضت عليها الحماية عام 1902م بعد صراع مرير مع مملكة الأشانتي لتضاف إليها مناطق المسلمين في الشمال، لتكون جميعاً محمية ساحل الذهب التي عرفت بعد استقلالها في عام 1957م بجمهورية غانا(17).



وقد حفز الوجود الهولندي والألماني في جنوب أفريقيا بريطانيا على سد كافة المنافذ أمام التوسع الألماني، فانطلقت من قاعدتها في الكيب لتخضع البوير في الترنسفال وتاتال والأرونج الحرة والممالك والجماعات الأفريقية في الشمال، مثل الشونا والسوازي والباسوتو والماشونالاند وسوزلاندي وباسوتولاند وريديسيا الشمالية وريديسيا ونياسلاند وهي الدول التي قدر لها بعد الاستقلال أن تعرف باسم جنوب أفريقيا وبتسوانا وليوسوتو وسوازي وزمبابوي وزامبيا وملابوي. (18)

وهكذا كان الحال في شرق أفريقيا التي كانت البرتغال أول من وصلها في مطلع القرن السادس عشر، حيث تمكنت من إخضاع كافة الإمارات الإسلامية على الساحل الشرقي. لكن إذا كان العرب العمانيون قد نجحوا في طرد البرتغاليين من تلك المناطق في عام 1698م وحصر نفوذهم في الجنوب الشرقي عند موزبيق، فإن عادية البريطانيين والألمان والفرنسيين في أواخر القرن التاسع عشر كانت أقوى من أن ترد (19).

وكان من اللافت أن فرنسا قد كونت من الأقاليم التي سيطرت عليها في أفريقيا الغربية ما عرف باتحاد أفريقيا الغربية الفرنسية A.E.F. كما وحدت الأراضي التي سيطرت عليها في أفريقيا الاستوائية فيما عرف باتحاد أفريقيا الاستوائية الفرنسية، وكانت أقاليم الاتحادين متجاورة، ولذلك كان من السهل عليها تجميعها في وحدة واحدة لتسهيل إدارتها والتحكم فيها ومن ثم عرفت باسم الأقاليم الممجة أو المتجاورة، أما في شرق أفريقيا فقد كونت فرنسا مستعمرات في كل من مدغشقر وجزر القمر، الصومال الفرنسي، وكانت هذه المستعمرات متباعدة، فمدغشقر وجزر القمر في المحيط الهندي بينما الصومال الفرنسي على ساحل البحر الأحمر المواجه لعدن، ولذلك وحدت فرنسا هذه المستعمرات وأطلقت عليها اسم الموحدة تمييزاً لها عن الأقاليم الممجة التي تجاورت فيها المستعمرات الفرنسية

وهكذا ظفرت الدولتان فرنسا وبريطانيا بنصيب الأسد ونجحت الأولى في تحقيق مشروعها الاستعماري الكبير ألا وهو الامتداد من الغرب إلى الشرق فقطعت مستعمراتها القارة عرضياً وسيطرت على مساحات شاسعة في الأراضي أضف إلى ذلك مجموعاتها الاستعمارية إلى كونتها في أفريقيا الاستوائية أو في شرق أفريقيا وفي شمال أفريقيا، وإجمالاً فقد اتسم التوسع



الأوروبي باستخدام القوة العسكرية واعتمدت الدول الأوروبية على غلاة المستعمرين مثل كتشنر ارشينار، سيسل رودوس، ولوجارد. ثم جاءت اتفاقيات تحديد الحدود بين المستعمرات لتنتهي التسابق والتصارع ويمكن أن نطلق على البعض منها بأنها كانت بمثابة مساومات استعمارية بين فرنسا وبريطانيا (على وجه الخصوص) فقد اعترفت الأخيرة مثلاً بالنفوذ الفرنسي في مدغشقر في مقابل اعتراف فرنسا بالنفوذ البريطاني في ساحل زنجبار (20)

ثانياً- المشكلات الناجمة عن الاستعمار الأوروبي للقارة الأفريقية :

نجمت عن الاستعمار الأوروبي للقارة الأفريقية نتائج متباينة الأبعاد والتأثير. وشملت هذه النتائج جوانب اقتصادية وسياسية وفكرية، كما أنها أثرت على التواصل بين الدول الأفريقية وبعضها البعض على هذه الأصعدة أيضاً من خلال فصح عرى الترابط بين أطراف القارة الأفريقية وبين شمالها وجنوبها، وشرقها وغربها، وهو الأمر الذي أحدثه الاستعمار الأوروبي الذي تمتع هو نفسه بتباينات في المنطلقات والمناطق الجغرافية التي سيطر عليها.

ولا تعني إشكالية الحدود الاستعمارية تحديداً الحدود السياسية، أو تلك المعالم الجغرافية التي تفصل بين الدول، وإنما تعني كل ما نتج عن تلك الحدود من كيانات سياسية وتكوينات اجتماعية وسياسيات اجتماعية. فالاستعمار لم يكن مساحاً طبوغرافياً تنتهي مهمته بتحديد معالم وحدود المنزل وإنما كان هو في ذات الوقت مهندس البناء والمسؤول عن كل محتوياته. خاصة إذا وضعنا في اعتبارنا أن مفهوم الحدود بمعناه الحديث في الإدراك الأوروبي لم يظهر إلا بعد معاهدة وستفاليا عام 1648 م، وما أدت إليه من ظهور نظام الحدود الطبيعية المعينة. ولم تكن تلك الحدود تعني، كما بين Griggs سوى خطوط غير متحركة على الأرض تقوم مقام الحدود السياسية أو القبائل التي تختلف في أعراقها وثقافتها ولغاتها وتكوينها الحضاري. ومن ثم كان طبيعياً أن تشكل مثل تلك الدول ما يمكن تسمية بالمجتمعات المنقسمة داخل القارة الأفريقية (21)

وقد ظهرت الدولة الأفريقية – عدا ليبيريا وأثيوبيا – بحدودها الحالية إلى الوجود خلال الفترة من 1880 – 1890م حينما تمكن الأوروبيون من السيطرة على كل المنطقة الممتدة من المحيط الأطلنطي غرباً إلى المحيط الهندي

شرقاً، ومن البحر المتوسط شمالاً إلى الكاب جنوباً، عدا شمال تشاد وموريتانيا والمغرب التي أضيفت فيما بين 1908-1911م(22) ويمكن إجمال هذه النتائج السلبية في التبعية الاقتصادية والسياسية والفكرية، وما ترتب على كل ذلك من مشكلات متعلقة بالتواصل الأفريقي- الأفريقي.

أ- التبعية الاقتصادية :

كان مما يعنيه الاستعمار الحديث neo-colonialism، وهو الشكل الجديد للاستعمار الذي حل محل الاستعمار القديم، فرض السيطرة الأجنبية بشتي أنواعها، عسكرية وسياسية واقتصادية وثقافية وأيديولوجية – علي دولة ما مع الاعتراف باستقلالها وسيادتها (التي تصبح بالتالي سيادة رسمية أو شكلية). ولا يعتمد هذا الاستعمار الجديد بالتالي علي اساليب الاستعمار التقليدي المباشر بل يستخدم وسائل جديدة خفيفة وغير مباشرة للوصول لنفس الأهداف مع تحاشي المعارضة الشعبية الصريحة لهذه الدولة المستقلة أو معارضة الرأي العام العالمي، ومن أهم وسائل هذا لاستعمار الجديد أو الإمبريالية الجديدة كما يسمى ايضاً، عقد الاتفاقيات الثنائية غير المتكافئة، تكبير الدولة النامية، والتي في طور النمو، في العالم الثالث بشروط تحرمها من حرية الحركة والتصرف، استغلال المشاكل الاقتصادية والإدارية للدولة الحديثة الاستقلال بهدف التدخل في شئونها والضغط عليها في صورة معونات وقروض، إقامة القواعد العسكرية، إثارة الاضطرابات الداخلية والانقسامات الطائفية والحزبية والعنصرية لإضعاف الدولة حديثة الاستقلال وإيقاعها بالتالي تحت السيطرة الأجنبية، استخدام المنظمات الدولية التي تقوم فيها الدول الكبرى بدور رئيسي في الضغط علي الدول النامية وتوجيه سياساتها(23)

فقد عانت القارة الإفريقية منذ الكشوف الجغرافية التكاليب الاستعماري عليها واستنزاف مواردها البشرية والطبيعية، وذلك بأساليب متعددة كتقديم المساعدات والمنح والقروض المشروطة التي تمثل قيلاً للدول الإفريقية، وبعد أن حصلت القارة على استقلالها وتغيرت موازين القوى العالمية بدأت القوى الكبرى تخطط من أجل السيطرة على مواردها وأسواقها؛ مما زاد من معاناتها وتخلفها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مقارنة بباقي دول العالم الثالث(24).



وقد قامت الدول الأوروبية خلال مدة استعمارها للدول الإفريقية بربط اقتصادياتها بأوروبا بوصفها مصادر للمواد الأولية اللازمة لصناعاتها وأسواقاً لتصريف إنتاجها الصناعي، كما ربطتها بعملاتها، فأصبحت الدول التابعة لفرنسا تتعامل بالفرنك وتُعرف بدول الفرنكفون، بينما الدول التابعة للمملكة المتحدة تُعرف بدول الأنجلوفون. وقد عملت الدول الغربية على وأد كل محاولة لتغيير نمط الاقتصاد الإفريقي في مستعمراتها أو كل بادرة نحو التصنيع، وذلك حتى تظل هذه المستعمرات تابعة لها وممولاً لصناعاتها ودافعاً لتنميتها وزيادة ثرواتها(25).

وفي عقد الستينيات وما تلاه حصلت معظم الدول الإفريقية على استقلالها، واتجه بعضها نحو إحداث نوع من النمو الاقتصادي، إلا أن سياسة الدول الغربية كانت تجتهد في عدم تشجيع مثل هذا الاتجاه حتى تظل إفريقيا مصدراً للمواد الأولية رخيصة الثمن منخفضة القيمة، وتظل سوقاً للمنتجات الغربية. وقد قامت سياسة الدول الغربية في المرحلة التالية على ضمان السوق الإفريقي والمواد الأولية المعدنية والزراعية والغابية ومصادر الوقود والطاقة وغيرها؛ من خلال الضغط على الدول الإفريقية من قبل منظمة التجارة العالمية لفتح الأسواق وتحرير التجارة. وكان من نتائج ذلك التأثير السلبي في الاقتصاد الإفريقي، حيث انهارت الصناعات القليلة التي كانت قائمة، وانخفضت قيمة صادراته الأولية، وزادت بشكل واضح قيمة وارداته، وبمعنى أشمل أصبح الاقتصاد الإفريقي مهمشاً عن الاقتصاد العالمي(26).

وتعد أزمة الديون التي واجهت إفريقيا، ولا سيما خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، من أبرز نتائج وصور هذه التبعية الاقتصادية؛ مما دفع المؤسسات الدولية، وبخاصة البنك الدولي وصندوق النقد، إلى مطالبة دول القارة بضرورة إجراء برامج التهيئة الهيكلية (SAP)؛ بهدف مواجهة التضخم، وتنشيط النمو الاقتصادي، وخفض العجز في الميزان التجاري. وإعطاء مساحة للاستثمارات الأجنبية ورأس المال المحلي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكان الهدف الرئيس من برامج التهيئة الهيكلية في إفريقيا هو الإصلاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي؛ من خلال بعض الأدوات مثل الخصخصة، وتصحيح نظم التسويق الزراعي، والتسعير، ولكن ترتب على تطبيقها في التسعينيات في العديد من

الدول الإفريقية ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور الحقيقية، وتعد سيراليون نموذجاً للصراعات الأهلية التي اندلعت في التسعينيات على خلفية تدهور الأوضاع الاقتصادية(27).

كما أن سياسة الانفتاح والاندماج في ظل عدم التكافؤ تعطي نتائج سلبية كثيرة، وبالنسبة للإصلاح الهيكلي فإن الأزمة الهيكلية في المجتمع تؤثر في مؤسسات العولمة ومنظماتها بالقدر نفسه الذي تؤثر به في الدول؛ كافتقارها إلى كفاءة الإدارة، والمركزية الشديدة، وسيادة القيم الهرمية... إلخ. وتبرز علاقة مؤسسات العولمة بالدولة من جهة وبالمانيين من جهة أخرى(28).

وأسفر هذا الارتباط التابع عن تدني المؤشرات الاقتصادية الكلية لأفريقية، وعلى سبيل المثال فإنه من تحليل بعض البيانات نلاحظ أن صادرات القارة الإفريقية انخفضت من 4,1% في عام 1980م من جملة التجارة الصادرة في العالم إلى نحو 1,6% في عام 2005م، كما انخفض نصيب القارة الإفريقية من حجم الواردات العالمية من 3,2% إلى 1,3% في الفترة نفسها، وكذلك انخفض نصيب القارة الإفريقية من التجارة الدولية خلال الفترة نفسها من 8% إلى 4,4%(29).

ب- التبعية السياسية :

يرى بعض المحللين إن ظهور أفريقيا في ساحة السياسة العالمية لم يكن مؤثراً في النظام الدولي فحسب، لكنه أدى إلى تغيير النظام الفرعي الإقليمي وأثر على تحركات الدول داخل هذه المنطقة. وقد نجم عن مغادرة القوى الاستعمارية لأفريقيا تكوين فراغ أخل بالتوازن الإقليمي. وكانت المنافسة بين الدول الأفريقية الناشئة لملء هذا الفراغ والتأثير في السياسة الإقليمية قد أصبح ملمحاً للنظام الفرعي الجديد، ولعل أبرز مثال على ذلك هو سياسة الجمهورية العربية المتحدة في أفريقيا(30).

ولعل هذه التبعية السياسية تتضح في أجل صورها في تبعية الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية، حيث استندت فرنسا في ادعائها بكونها قوة عالمية على وجودها في الأقاليم التي كانت تحكمها. وكانت العديد من الصلات الاقتصادية والعسكرية والثقافية تمكنها من الحفاظ على تواجدتها في هذه الدول حديثة الاستقلال، وكانت هناك بعض المؤشرات إلى أن الفرنسيين يعملون على توسيع نطاق نفوذهم إلى المناطق المجاورة(31).



وربما كانت الاتفاقيات الثقافية والفنية - على المدى الطويل- التي وقعتها فرنسا مع مستعمراتها الأفريقية السابقة هي الضمانة الأكثر فعالية لاستمرار الوجود الفرنسي هناك. وبينما اختلطت مشاعر العديد من الزعماء الأفارقة بخصوص استمرار العلاقات الثقافية مع فرنسا وهيمنتها على بلادهم، فإن نظمهم التعليمية ونظم الإدارة المدنية بهذه البلاد والمرافق الفنية المحلية لا زال يسيطر عليها المعلمون والفنيون الفرنسيون(32).

كما كانت هناك نسبة كبيرة من المعونات الفرنسية لدول الجماعة الفرنسية الأفريقية مخصصة لموازنة الدعم المقدم لهذه الدول. بأي حال فإن هذا البرنامج كان يتم تمديده بانتظام كل فترة زمنية وذلك نظرا للصعوبات في الحصول على موافقة برلمانية، عوضا عن أن سوء تقديم مثل هذه المخصصات سيثجع على عدم المسؤولية المالية(33).

ويمكن لنا تلمس قوة التبعية السياسية التي ربطت أفريقيا بأوروبا عند مطالعة تجربة الاتحاد السوفيتي مع أفريقيا، ولو في عجلة. فقد كان الاتحاد السوفيتي ينظر لأفريقيا باعتبارها منطقة ذات إمكانات كبيرة بالنسبة للكتلة والحركة الشيوعية الدولية، وخلال سنوات الستينيات ركز السوفيت على ترسيخ تواجدهم في أنحاء أفريقيا وتوسيع قاعدة عملياتهم من خلال الصلات الدبلوماسية والثقافية والاقتصادية(34).

غير أنه كانت هناك العديد من العقبات التي تعوق توسيع نفوذ الكتلة الشيوعية في أفريقيا، مقارنة بالنفوذ الأوروبي الغربي، ومن بينها أن السوفيت ليس لديهم تلك الخبرة العتيدة للغرب في القارة وخاصة في أفريقيا الاستوائية، كما أن الاتحاد السوفيتي مقيد بافتقاده للعناصر البشرية المدربة. علاوة على ذلك فإن السوفيت بدأوا يكتشفون أنهم لا يمكنهم الاعتماد على التحليل الماركسي التقليدي للتعامل مع قضايا أفريقية من قبيل الوعي العرقي، والقبلية، ونزعة الوحدة الأفريقية، "والاشتراكية" الأفريقية. وهكذا فإنه يمكن القول أن المكاسب التي أحرزتها الكتلة الشيوعية تعود إلى قيام نظم وطنية قوية كانت تهدف إلى إحداث حالة توازن لمعالجة الخلل الذي سببه نفوذ الدول الغربية، لكن هذه النظم أيضا قد أظهرت اهتمام بتقليص وجود الكتلة، والعودة لأحضان الدول الأوروبية مرة أخرى(35).

ومن اللافت للنظر هنا أن نكروما اعتبر أن الاشتراكية الأفريقية في جوهرها هي نظرية اجتماعية وسياسية وفلسفية أصلية ذات أصل وأساس أفريقي. ورأى أن الثقافة الأفريقية الأصلية هي ثقافة جماعية الطابع، ولا تسودها النزعة الفردية، ثم نظر للرأسمالية، مع توكيدها الفج على المصلحة الفردية (ولو على حساب الجماعة عند الضرورة)، على أنها قوة مخربة، لو سمح لها بالنمو في أفريقيا لتوحشت وأدت إلى تدهور القيم الأخلاقية للسكان الأصليين في أفريقيا وجودة الحياة في كافة مناحيها. على سبيل المثال فإنه في أفريقيا تعتبر ملكية الأرض تقليديا غير شخصية، فهناك استخدام مشاعي للأرض، لكن إذا هيمنت الرأسمالية فإن البديل الذي سيكون أوفر حظا هو بسط مزيد من هيمنة الدولة على الأراضي. وتعتبر الآن مظاهر المؤسسات والممارسات الرأسمالية في أفريقيا بعد الاستقلال هي في إطار الاستعمار الجديد(36).

ويرى ديكسون مونجاسي أنه قد شكل الاستقلال السياسي لأفريقيا فرصة لدول القارة بأن تشهد تحولا اجتماعيا تاريخيا، لكن بدلا من تحقق ذلك ظهر العديد من القادة الأفارقة الذين استغلوا هذا الاستقلال لخداع شعوبهم. لكن هذه الرؤية لا تعني أن الاستقلال السياسي لأفريقيا لم يكن أمرا جيدا في حد ذاته، لكنها تؤكد على استغلال القادة الأفارقة لهذا الاستقلال في خداع أحلام وتطلعات شعوبهم(37).

كما يواصل رؤيته المتشدة بقوله: لقد عمد جميع القادة الأفارقة الذين قادوا بلادهم من الاستعمار إلى الحكم الذاتي والاستقلال (يقصد القادة المسيحيين في أفريقيا جنوب الصحراء) إلى الاحتفاء بالعتيدة المسيحية لتحقيق الزعامة المرتجاة من قبل مواطنيهم، وقد توصل نكروما وجميع الوطنيين الأفارقة إلى أنهم بدون الاحتفاء بالعتيدة المسيحية فإنهم لن يصلوا أبدا لوجهتهم السياسية المحددة. وأنه ليس هناك بديل عن ذلك. وقد أرسلت حكومات الدول الاستعمارية فكرة أنه طالما ترسخت العتيدة المسيحية في عقول الوطنيين الأفارقة فإنه ليس هناك مانع من تحقق الاستقلال السياسي(38).



الخاتمة :

يتضح لنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع أن الاستعمار الأوروبي للقارة الأفريقية أتخذ عدة أشكال منها السياسية والثقافية والاجتماعية والفكرية .

وقد كان مؤتمر برلين 1885 ، الشرارة الأولى للسباق نحو استعمار أفريقيا ، ويعتبر هذا المؤتمر بداية التكالب الامبريالي على المناطق الأفريقية من خلال دعوته لتحديد مناطق النفوذ وتأكيد الاحتلال الفعلي وكانت النتيجة تسابقاً محموماً لتكوين المستعمرات ، إما من خلال الاتفاقيات والمعاهدات مع الزعماء والشيوخ الأفارقة بالإغراء أو بإخضاع القومية وتفتيت الممالك والإمبراطوريات بقوة السلاح ، وكانت فرنسا هي الرائدة في ذلك بعدها تبعها هولندا وبريطانيا وكان من أهم نتائج ذلك الاستعمار هو فرض الهيمنة أي التبعية الاقتصادية والسياسية والقارية والفكرية على الدول الأفريقية جميعاً .



الهوامش :

- (1) ميلاد المقرحي: الرواية الشفهية والمصادر المدونة في كتابه التاريخ : أعمال المؤتمر الأول للوثائق والمخطوطات ج 12 ليبيا 1992م، ص ص 884-885.
- (2) فرانسو شاتليه: ولادة التاريخ، تعريب يوسف جباعي، في الفكر العربي، العدد 42 ، ص 448
- (3) إبراهيم القادري بوتشيش ، المغرب والأندلس في عصر المرابطين المجتمع الذهنيات الأولياء ط 1 ، دار الطليعة، بيروت 1993م ص 5
- (4) جمال محمود حجر " الحقيقة التاريخية بين المصادر الشفهية والمصادر المسجلة في الملتقى الخليجي الأول للتراث والتاريخ الشفهي ط 11 مركز زايد للتراث والتاريخ – العين الإمارات 2000م ص ص 144- 145
- (5) محمد عاطف غيث، غريب محمد سيدأحمد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، 1989م ص 44.
- (6) جمال محمود حجر: ، مرجع سابق، ص ص 145-146.
- (7) جفري باراكلو – الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية مترجم ترجمة صالح أحمد العلي ط 1 مؤسسة الرسالة بيروت 1404 هـ - 1984م ص 80
- (8) جمال محمود حجر ، مرجع سابق، ص 146
- (9) فرانسو شاتليه: ولادة التاريخ تعريب يوسف جباعي ، في الفكر العربي العدد 42 ، ص 448
- (10) كرستين نصار: الإنسان والجغرافيا، جروس برس، طرابلس، لبنان، 1991م، الفصل الاول ص 80.
- (11) الدراسات الجغرافية التي أثرت الفكر الجغرافي والمعرفة الإنسانية حول مراحل التطور الثقافي لمختلف المجتمعات والبيئات العالمية واسعة وثرة ، ونشير هنا إلي بعض منها:
- (12)- Sjoberg, G, the Preindustrial City: Past and Present, the Free Press, New York, 1960.
- (13)- Mead , M. Continuities in Cultural Evolution , New Haven, Yale University Press , 1964
- (14)- Redfield , R, The Folk Culture of Yucatan , Chicago University Press 1941
- (15)- Foster, G, Traditional Culture and the Impact of Technology, New York Harper 1962.
- (16)- Garn, S, (ed) Cultures and the Direction of Human Evolution ,W,S. University Press 1964.
- Spencer J ,. And Thomas W.L. Cultural Geography , L. A. H. California 1968.
- Boateng, E. A., A Political Geography of Africa, Cambridge University Press,(17) Cambridge, 1978, pp. 10-11
- (18)Boateng, E. A., A Political Geography of Africa,Op. Cit. p.11.
- (19) صفي الدين محمد، أفريقيا بين الدول الأوروبية، القاهرة 1959، ص 94.



(20) شوقي الجمل: تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1971، ص 110.

(21) صفي الدين محمد، مرجع سابق، ص 96.

(22) Duffy, James and Segal, Ronald, , Portugal in Africa, Literary Licensing, LLC, London, p. 32

(23) Collins, Robert O., The Partition of Africa: illusion or necessity? (Volume 67, Major Issues in History Introduction to Economics Series) J. Wiley Publishing, Michigan, 1969, p. 2.

(24) Hargreaves, John D., Prelude to the Partition of West Africa, Macmillan, Michigan University Press, Michigan, 1963, p. 335.

(25) Hargreaves, John D., Prelude to the Partition of West Africa, Op. Cit. pp 64;167: 289-290

(26) Duffy, James and Segal, Ronald, , Portugal in Africa, Op. Cit. pp. 76-78

(27) Kwame Nkrumah, *Neo-Colonialism, The Last Stage of Imperialism*;, Thomas Nelson & Sons, Ltd., London. Published in the USA by International Publishers Co., Inc., 1966, p. 151.

(28) Ibid

(29) Nkiwane, Tandeka C.(2001), Africa and International Relations: Regional Lessons For a Global Discourse, International Political Science Review, vol. 22, no. 3, pp. 279-290.

(30) Munene Macharia(2005), Africa and Shifting Global Power Relationship, Fletcher Forum of World Affairs vol. 29, no.2, pp. 117-124.

(31) حمدي عبد الرحمن: إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة.. أي مستقبل. القاهرة - مكتبة مدبولي - 2006م ص 130.

(32) المصدر نفسه ص 131 .

(32) Subramanian, ARvind (2003), Is Africa Integrated in the Global Economy? IMF Staff Papers, vol. 50, No.3, pp.352-372

(33) Ismael, Tareq Y., The United Arab Republic in Africa, Canadian Journal of (34) African Studies / Revue Canadienne des Études Africaines, Vol. 2, No. 2 (Autumn, 1968), p. 175.

(35) Central Intelligence Agency, France's Position in Tropical Africa, SC No. 00613/63B, 11 October 1963, Washington, 1963, pp. 1-2

(36) Central Intelligence Agency, France's Position in Tropical Africa, SC No. 00613/63B, 11 October 1963, Washington, 1963, p. 2.

(37) Hallen, Barry, A Short History of African Philosophy, Indiana Univeristy Press, Bloomington, 2002, p. 73

(38) Mungazi, Dickson, The Mind of Black Africa, Westport, 1996, p.169